

الشايح: «الأهلية للتأمين» تبحث عن أسواق عربية جديدة

تمهيداً لزيادة انتشارها وتحقيقاً لهدفها الاستراتيجي



الشايح مترئساً «العمومية» أمس

قال رئيس مجلس الإدارة للشركة الأهلية للتأمين أيمن الشايح، إن الشركة ما زالت تعمل على دراسة أسواق عربية أخرى وتمهيداً لزيادة هذا الانتشار وتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي المهم بالمساهمة في حصص مؤثرة في بعض شركاتها. وأضاف الشايح، خلال انعقاد الجمعية العمومية العادية أمس، بنسبة حضور بلغت 85.4 في المئة أن «الأهلية للتأمين» واصلت أداءها القوي خلال عام 2018 محققة أرباحاً صافية بمبلغ 9.492.820 ديناراً بعد إطفاء خسائر غير محققة في حساب الأرباح والخسائر مقدارها 3.902.862 ديناراً مقابل أرباح بمبلغ 8.612.371 ديناراً عام 2017، وبمعدل نمو 10.2 في المئة. وأضاف أن الشركة حققت إنجازات خلال عام 2018 ظهرت جلية بالعوائد المجزية للمساهمين، التي بدورها تعكس قوة ومثانة المركز المالي للشركة الأهلية للتأمين وسياساتها المتحفظة واستراتيجيتها التي ترمي إلى تنوع مصادر الدخل وتعزيز موقعها الريادي على المستويين المحلي والإقليمي والتزامها بارقي معايير السلوك المهني.

وأوضح أن النتائج الإيجابية المتحققة خلال العام تعكس جلياً نجاح الأهلية في مواجهة التحديات كذلك الاستراتيجية الصارمة، التي تتبناها الشركة للحد من المخاطر التي تحيط بها، وقد هدفت استراتيجيتها إلى التركيز على نوعية الأعمال والخدمات التامينية المقدمة مع توفير الحماية القصوى للمشركة.

وذكر أن عام 2018 شكل مرحلة جديدة من النمو والتطور في مسيرة الأهلية باستحواذها على شركة الاتحاد التجاري للتأمين في البحرين لتعزيز موقعها في الأسواق الإقليمية.

ولفت الشايح إلى أن نجاح الأهلية يتجلى دائماً في تحقيق معدلات ربحية معتمدة في ذلك على القاعدة الرأسمالية وجودة أصولها التي تبلغ 281 مليون دينار واستراتيجيتها الواضحة دليل قوي على فاعلية إدارة المخاطر ومعايير الحوكمة الصارمة، التي تطبقها الأهلية وأدت إلى حماية الشركة دائماً من تدهور بعض الأسواق الاقتصادية التي أصابت العديد من الشركات، ويظهر ذلك في كل المؤشرات المالية الأخرى للأهلية إذ بلغ العائد على متوسط الموجودات 3.5 في المئة والعائد على حقوق المساهمين 9 في المئة. وأشار إلى أن الشركة اعتمدت على تنوع مصادر الإيرادات وامتداد شبكة التغطيات التامينية على مستوى المنطقة وتقديم منتجات تامينية جديدة مما ترتب عليه تحقيق نتائج جيدة مع الاستمرار في دعم احتياطات الشركة لتقوية مركزها التنافسي على المستويين المحلي والإقليمي. وبين أن سوق التأمين العالمي ما زال يعاني ثوابع الكوارث الطبيعية، التي تُني بها في عام 2017 إضافة إلى الكوارث الطبيعية عام 2018 مثل حرائق كاليفورنيا وتسونامي إندونيسيا، وإن كان تأثيرها محدوداً، وعلى المستوى المحلي كانت الأمطار الغزيرة في الكويت وما ترتب عليها من خسائر، وتعرضت مالياً بعض شركات التأمين في المنطقة وانسحبت من السوق. وتابع أنه «يلاحظ كذلك بعد سنوات من انخفاض الأسعار وارتفاع حدود التغطيات أن السوق أخذ منحني عكسياً بارتفاع الأسعار وانخفاض التغطيات في حين تشددت شركات إعادة التأمين في تجديد اتفاقاتها، وعلى الرغم من ذلك تمكنت الشركة الأهلية من تجديد اتفاقاتها بشروط أفضل

وبين أن فرع البحري والطيران

وميزات أكثر ودون زيادة في الأسعار إثر نتائجها الإيجابية على مر السنوات السابقة. وأفاد الشايح بأن سياسة الانتشار والتوسع الإقليمي ساعدت في تعزيز وتحسين المحفظة التامينية عن طريق الاهتمام بالتأمينات الشخصية إلى جانب الحصول على العديد من التأمينات التجارية والصناعية الضخمة التي يمكن تبادل حصص منها مع الشركات الشقيقة والزميلة، مما ينسج على زيادة الاحتفاظ. وقال إنه «إضافة إلى ذلك، زادت الأهلية للتأمين حصنها في ملكية شركة الاتحاد التجاري بالبحرين إلى نسبة 57.94 في المئة، مما ترتب عليه تنوع في مصادر الإيرادات وكذلك بدأت الأهلية للتأمين تقطف ثمار استحواذها على شركة إعادة التأمين الكويتية وتحسنت نتائجها وتنوعت إيراداتها نتيجة تطبيق استراتيجية شاملة للتسويق وإدارة المخاطر، إضافة إلى الشركات الشقيقة في الأردن ولبنان والسعودية واليمن والعراق والواردة بياناتها في غير المكان». وعن النتائج المالية خلال عام 2018 فيما يتعلق بالنشاط التاميني، ذكر أن إجمالي الإنتاج السنوي بلغ 84 مليون دينار مقابل 72 مليوناً عام 2017 بزيادة معدلها 16.7 في المئة، كما بلغ صافي العائد من النشاط التاميني 6.5 ملايين دينار مقابل 6.3 ملايين عام 2017، أما التأمينات العامة (فيما عدا الحياة فقد بلغ حجم الأقساط الإجمالية 67.371.357 ديناراً مقابل 55.947.489 ديناراً عام 2017 بزيادة قدرها 20.4 في المئة، وبمعدل 11.423.868 ديناراً مقابل 9.422.263 ديناراً عام 2017. وذكر أن فرع البحري والطيران

وبين أن فرع البحري والطيران

حقق ربحاً صافياً بلغ 1.740.389 ديناراً مقابل 1.031.729 ديناراً عام 2017، كما حقق فرع الحوادث العامة (بما فيه السيارات) ربحاً صافياً مقداره 1.957.066 ديناراً مقابل ربح مقداره 2.986.952 ديناراً عام 2017، وحقق فرع الحريق ربحاً مقداره 975.225 ديناراً مقابل 536.094 ديناراً عام 2017، وحققت الإعادة الكويتية صافي أرباح مقداره 1.269.583 ديناراً من النشاط التاميني لعام 2018 مقابل 916.229 ديناراً لعام 2017. وعن نشاط ذبول أعمال ما وراء البحار، لفت الشايح إلى استمرار العمل باتفاقيات الاكتتاب القديمة لهذه الأعمال وتسديد ما يستحق منها خلال العام وفقاً لما جرى عليه العمل في السنوات السابقة، وإن كانت المؤشرات تشير إلى انحسار التعويضات الجديدة، وعملت لجنة متابعة ومراجعة ذبول أعمال ما وراء البحار على تطبيق مبدأ التقادم كذلك قطع الأعمال مع بعض الشركات مما أدى ذلك إلى انخفاض احتياطي التعويضات تحت التسوية. أما في مجال النشاط الاستثماري، فأوضح أن الاقتصاد الكويتي يعتمد أساساً على

وبين أن فرع البحري والطيران

والاستثماري بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات ومختلف البنود التي يُخمل بها حساب الأرباح والخسائر، وعادةً أظهر هذا النشاط أرباحاً بلغت 9.492.820 ديناراً مقابل ربح 8.612.371 ديناراً عام 2017، وبإضافة الربح المرحل من السنة السابقة ومقداره 14.687.065 ديناراً أصبح إجمالي الربح القابل للتوزيع 24.179.885 ديناراً مقابل 22.566.340 ديناراً لعام 2017. وتم اعتماد الأرباح النقدية خلال الجمعية العمومية، التي أوصى مجلس الإدارة بتوزيعها عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بمعدل 35 في المئة من رأس المال المدفوع، أي 35 فلساً للسهم الواحد وذلك بعد خصم أسهم الخزينة، على أن يكون تاريخ الاستحقاق بعد عشرة أيام من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية ويكون تاريخ التوزيع بعد خمسة أيام عمل من تاريخ الاستحقاق. وأوصى مجلس الإدارة باقتطاع مبلغ 1.000.000 دينار من أرباح السنة وإضافته للاحتياطي الاختياري الخاص، ومبلغ 91.610.916 دينار لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي الذي يقابل نسبة

وبين أن فرع البحري والطيران

من المتوقع استمرار نمو الاقتصاد الكويتي خصوصاً بعد انضمام مؤشر بورصة الكويت إلى الأسواق الناشئة

من المتوقع استمرار نمو الاقتصاد الكويتي خصوصاً بعد انضمام مؤشر بورصة الكويت إلى الأسواق الناشئة

من المتوقع استمرار نمو الاقتصاد الكويتي خصوصاً بعد انضمام مؤشر بورصة الكويت إلى الأسواق الناشئة

جراح الناصر

أفاد الشايح بأن سياسة الانتشار والتوسع الإقليمي ساعدت في تعزيز وتحسين المحفظة التامينية عن طريق الاهتمام بالتأمينات الشخصية إلى جانب الحصول على العديد من التأمينات التجارية والصناعية الضخمة.

من المتوقع استمرار نمو الاقتصاد الكويتي خصوصاً بعد انضمام مؤشر بورصة الكويت إلى الأسواق الناشئة